متفرقات
يحتاجها طالب العلم

وهذه فوائد متفرقة من بعض المحاضرات في كلية أصول الدين، القاهرة أرجو أن يُنتفع بها.

الفرق بين الإضافة البيانية والإضافة التي للبيان

أولًا: الإضافة البيانية: ما كان من قبيل إضافة العام إلى الخاص أو المطلق إلى المقيد، نحو: سورة البقرة، يوم الخميس، أو السورة البقرة، اليوم الخميس.

ضابطها: أن يكون المضاف إليه محمولا، والمضاف موضوعًا.

ثانيًا: الإضافة التي للبيان: أن تقع الإضافة بين مضاف ومضاف إليه بينهما عموم وخصوص من وجه(١)، كقولك: باب خشب، خاتم فضة.

لأن الخاتم قد يكون من يكون من فضة وقد يكون من غير فضة كالذهب..الخ.

والفضة قد تكون خاتمًا وقد لا تكون.

ضابطها: أن يصلح وضع (مِنْ) بين المضاف والمضاف إليه.

(١) العموم والخصوص المطلق: أن يصدقا على شيء، وينفرد الأعم منهما، مثل: حيوان وإنسان، فيصدقان على الإنسان فإنه حيوان ناطق، وينفرد الأعم في الحمار والفرس.. الخ. العموم والخصوص الوجهي: أن يجتمعا في شيء وينفرد كل منهما في شيء مثل النسبة بين الحيوان والأبيض.

ومن أنواع الإضافة التي بمعنى اللام، كقولك: قلم خالد.

من محاضرة ١٥/١١/١٩٩٧م كلية أصول الدين القاهرة. أ.د إبراهيم خليفة.

هل في القرآن الكريم فاضل ومفضول؟

الخلاف في هذه القضية يكاد يكون لفظيًّا؛ لأنا لو حرَّرنا محل النزاع لوجدنا أنهم متفقون لا مختلفون.

١ – لأن الذي ينفيه ينظر إلى أن الكل كلام الله عَزَّوَجَلَّ، ومن حيث كونه كلام الله عَزَّوَجَلَّ فلا فاضل ولا مفضول.

٢ – ينظر إليه أيضًا حيثية بلوغ الكل أقصى درجات البلاغة والفصاحة.

وكل القرآن على مستوى واحد من حيث البلاغة والفصاحة، وقد بلغ قمة الذروة.

فمثلًا: سورة الإخلاص أبلغ وأفضل ما يكون في التوحيد.

وسورة المسد أبلغ وأفضل ما يكون في بابها (في ذم أبي لهب..).

فلا نقارن بين سورتين في موضعين مختلفين.

فالنافي يتكلم من حيثيات لا نجد محلًا للنزاع فيها.

والمثبت يثبت أن للسورة الفلانية أجرًا أكثر من سورة كذا.

وهذا لا خلاف فيه لثبوت النص.

أو موضوع السورة الفلانية أعظم من موضوع سورة أخرى.

فموضوع سورة الإخلاص –مثلا– أعظم من موضوع سورة المسد...وهكذا.

ويصح أن نقول –مثلا–: فضل سورة النساء على سورة البقرة من حيث اشتمال النساء على كذا وكذا. من محاضرة ٢٤/١١/١٩٩٧م كلية أصول الدين القاهرة. أ.د إبراهيم خليفة

أســــامي الســــور

الشارع الحكيم لم يضع اسم السورة إلا على تمام مسماها عندما تتكامل نجومها.

فإن منع مانع فعلى الأقل على معظم المسمى.

فلو جاء واحد وأخذ من المنضدة شيئًا فإني أستطيع أن أقول إنها بدونه منضدة، ولكني لا أقول على القطعة المقطوعة إنها منضدة.

ولكن يقال للجاسوس: عين؛ لأن العين هي الجزء الأهم في الجاسوس؛ ولذلك صح الإطلاق.

والرقبة تطلق على العبد؛ لأن الرقبة هي الجزء الذي فصل من صاحبه زال صاحبه؛ ولذلك صح الإطلاق.

ولكن عندما أقول: هذا إصبع، وأقصد الأنملة، فلا يصح إلا مع وجود نكتة، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [البقرة:١٩].

فاسم الشيء موضوع لتمام معناه، فإن لم نقل على تمامه فلا أقل من أن يقال على المعظم.

سلَّمنا أن النجم اليسير يصحح إعطاء السورة عنوانها العام

من محاضرة ١٥/١٢/١٩٩٧م كلية أصول الدين القاهرة. أ.د إبراهيم خليفة

وتفصيل القول فيه في (التفسير التحليلي لسورة النساء) (ص:١٥-٢٢).

وفي (التفسير التحليلي لسورة النساء): "أن البحث عن سر التسمية يجب أن ينحصر في دائرتين اثنين لا ثالث لهما:

أولهما: أن يكون سر التسمية هو بيان موقع السورة من القرآن الكريم، وذلك منحصر في سورة واحدة هي: الفاتحة، أو فاتحة الكتاب؛ فإن تسمية هذه السورة بذلك إنما هي لبيان محلِّها من القرآن، وأنها أوله وافتتاحه، وإن لم يمنع كون ذلك هو المقصود في الأصالة أن يكون مقصودًا إلى جانبه بالتبع له كون السورة بوصفها فاتحة القرآن قد اشتملت على أكمل ما تعارف عليه البلغاء من براعة الاستهلال المعروفة والمستحسنة في فاتحة كل كلام بليغ.

وأما **الدائرة الثانية** فهي أن يكون سر التسمية هو بيان أبرز الموضوعات، أو قل: الموضوع الأبرز في السورة، وبحيث تعد هذا الموضوع بمثابة نقطة الارتكاز التي تدور من حولها حلقة موضوعات السورة بأسرها أو بعبارة أخرى بمثابة المركز للدائرة –كما يقول المهندسون–.

أو بعبارة ثالثة بمثابة المحور للفلك –كما يقول الجغرافيون والفلكيون–.

وهذه الدائرة يتسع نطاقها حتى تشمل جميع سور القرآن باستثناء التسمية بالفاتحة –حسبما سبق لك–.

يقول الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (البرهان) إذ يقول في آخر النوع الرابع عشر الذي عقده في كتابه البرهان للحديث عن معرفة تقسيم القرآن بحسب سوره، وترتيب السور والآيات وعددها، إذ يقول: خاتمة أخرى: في اختصاص كل سورة بما سميت

ينبغي النظر في وجه اختصاص كل سورة بما سميت به، ولا شك أن العرب تراعي في الكثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب يكون في الشيء من خلق أو صفة تخصه، أو تكون معه أحكم أو أكثر أو أسبق لإدراك الرائي للمسمى.

ويسمون الجملة من الكلام أو القصيدة الطويلة بما هو أشهر فيها وعلى ذلك جرت أسماء سور الكتاب العزيز، كتسمية سورة البقرة بهذا الاسم؛ لقرينة ذكر قصة البقرة المذكورة فيها، وعجيب الحكمة فيها.

وسميت سورة النساء بهذا الاسم؛ لما تردد فيها من كثير من أحكام النساء.

وتسمية سورة الأنعام لما ورد فيها من تفصيل أحوالها، وإن كان قد ورد لفظ الأنعام في غيرها إلا أن التفصيل الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ [الأنعام:١٤٢]، إلى قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [الأنعام:١٤٤]، لم يرد في غيرها كما ورد ذكر النساء في سور إلا أن ما تكرر وبسط من أحكامهن لم يرد في غير سورة النساء، وكذا سورة المائدة لم يرد ذكر المائدة في غيرها، فسميت بما يخصها"[1].

وإن كان هذا العلامة لم يتقن التركيز على خصوص النطاق الذي وصفنا لك في هذه الدائرة –كما تراه–.

وتفصيل القول فيه في (التفسير التحليلي لسورة النساء) (ص:١٥-٢٢).

حالات (أو)

كلمة (أو) قد ترد لمنع الخلو ومنع الجمع كما لو وقعت أو بين نقيضيين أو ضدين المساويين للنقيضين، كما تقول: إما أن يكون ليل أو نهار

فهل يجوز الخلو من الليل والنهار جميعًا؟ لا

هل يجمع بينهما؟ لا

فلا يجوز الجمع بين النقيضين ولا ارتفاع النقيضين.

فإن كان الضدان ليسا مساويين للنقيضين، كما في قولنا: هذا الثوب إما أسود وإما أبيض، فمن الممكن أن يكون ليس أسودًا أبيض، فهي هنا مانعة للجمع فقط.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٢٧٠- ٢٧١)، وانظر: الإتقان، للسيوطي (١/١٩٧).

فلا يمكن اجتماع السواد والبياض، ولكن يمكن الخلو عن السواد والبياض.

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، منعت الخلو دون الجمع. فمن الممكن اجتماع الفتنة والعذاب معًا، ولكن لا يخلو الأمر من أحدهما.

و(أو) قد لا تمنع الجمع ولا تمنع الخلو، كما في الإباحة، نحو قولك: كُلْ سمكًا أو لحمًا يجوز الجمع بينهما، ويجوز أن لا يأكل منهما.

فالإباحة تجوز الجمع والخلو.

والتخيير يجوز الخلو، ولا يجوز الجمع، كما في قولك: تزوج هندًا أو أختها.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الألفية):

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّــمْ وَأَبْهِــمِ   واشْكُكْ وإضراب بها أيضا نُمِي(١).

من محاضرة..أ.د إبراهيم خليفة

(١) وقد فصلت القول في ذلك في كتابي: (وسائل الإقناع في القرآن الكريم)، في مبحث: توظيف جزئيات المنطق في فهم واستخراج مدلولات النص. وفي (التفسير): "(أو) مانعة الجمع، نحو: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف:٨٥]. قال الإمام ابن عرفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أو) مانعة الجمع فقط، وليست مانعة الجمع والخلو. وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٦]. قال الإمام ابن عرفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هذه القضية ليست مانعة الخلو المنع الاصطلاحي، وإنما هي مانعة الجمع، وأما الخلو من الأمرين فلا" درر المعرفة من تفسير الإمام ابن عرفة (٣٠٩/١- ٣١٠). و(أو) مانعة الخلو، نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:٣٧]. فإن (أو) هنا مانعة الخلو، لا مانعة الجمع؛ فإن إلقاء السمع لا يجدي بدون سلامة القلب كما يلوح به قوله: ﴿وَهُوَ شَهِيدٌ﴾، أي: حاضر الفهم، أو حاضر القلب؛ لأن من لا يفهم في حكم الغائب، وإن حضر بجسمه فهو لم يحضر بفهمه. وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [غافر:٧٧]. قال الإمام ابن عرفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هذه شرطية منفصلة مانعة الخلو من عين مقدمها ونقيض تاليها، أي: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ قبل وفاتك ﴿بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ قبل ذلك ﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ فننتقم منهم على كل حال" درر المعرفة (٣١٢/١- ٣١٣).

المناسبة

بعض العلماء يقول: لا يصح أن يطلب التناسب بين بعض سور القرآن وبعض، بل حتى لا يحسن أن يطلب التناسب بين بعض نجوم القرآن وبعض، وإنما يطلب التناسب بين أجزاء النجم الواحد سواء كان بعض سورة أو سورة كاملة، فلو نزلت سورة كاملة يمكن أن تطلب التناسب بين أجزائها، ولكن لو نزلت نجومًا فلا تُعقد المناسبة بين النجوم؛ لأن النجوم فضلًا عن السور نزلت على حسب الدواعي والمقتضيات، وكما لا يحسن أن تتطلب مناسبة بين الأحداث والدواعي فكذلك النجوم المعالجة للأحداث، فمثلًا عندما نقول: النجم الفلاني نزل يعالج سرقة، والنجم الفلاني نزل في غزوة، والثالث في قضية نفاق -مثلًا- فلا نستطيع أن نقول: هناك صلة بين سرقة وبين غزوة -مثلًا-....الخ.

هذا كلام الإمام عز الدين بن عبد السلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومن لفَّ لفه، وحاول الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ينصر هذا القول في (فتح القدير) بأقصى ما استطاع في تفسير قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠](١).

فمن يقول هذا الكلام كلامه في وادٍ وتطلب المناسبة في وادٍ آخر.

فكلامكم يصح لو كنا نتطلب المناسبة بين النجوم المترتبة ترتيبًا نزوليًّا، فنحن عندما نطلب المناسبة بين سور القرآن، أو نجوم السورة الواحدة نطلبها على حسب الترتيب المصحفي. قال الشيخ ولي الدين الملوي: قد وهم من قال: لا يطلب للآي الكريمة مناسبة لأنها على حسب الوقائع المفرقة. وفصل الخطاب أنها على حسب الوقائع

(١) انظر: فتح القدير (١/ ٨٥- ٨٦).

تنزيلًا، وعلى حسب الحكمة ترتيبًا وتأصيلًا، فالمصحف كالصحف الكريمة على وفق ما في الكتاب المكنون مرتبة سوره كلها، وآياته بالتوقيف، وحافظ القرآن العظيم لو استفتي في أحكام متعددة أو ناظر فيها أو أملاها لذكر آية كل حكم على ما سئل، وإذا رجع إلى التلاوة لم يتل كما أفتى، ولا كما نزل مفرقًا، بل كما أنزل جملة(١).

وهذا الذي ندعي أنه يسهم في إعجاز القرآن الكريم، فبدلًا من ان تجعلوا هذا شيئًا بديعًا وفق إليه العلماء تعارضون ذلك.

من محاضرة ١٩٩٧/١٢/٢٢م كلية أصول الدين القاهرة. من محاضرة..أ.د إبراهيم خليفة وأصل الكلام وتفصيل القول فيه في (التفسير التحليلي لسورة النساء) (ص:٨٦-٨٨).

وقد بين الأستاذ الدكتور إبراهيم خليفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ السبيل المثلى إلى تحصيل المناسبة، حيث قال: " إن لك في تطلب المناسبة بين السور سبيلين:

إحداهما: ما أسميه: **(المسلك العام)**، وأعني به: أن نعقد المناسبة بين موضوع السورة السابقة، وموضوع السورة التي أنت بصدد القول في تفسيرها، أو قل: بين الروح العامة السارية في كيان السورة السابقة كله، وبين الروح العامة السارية في كيان السورة التي ستفسرها كله كذلك.

والسبيل الأخرى ما أسميه: **(المسلك الخاص)**، وأعني به: أن تطلب المناسبة بين آية في سورتك التي أنت بصدد تفسيرها، وأخرى في السورة السابقة عليها، وغالبًا ما يكون ذلك بين خاتمة السابقة، وفاتحة اللاحقة، وإن لم يمنع ذلك من تطلب المناسبة بين غير الفاتحة والخاتمة، كفاتحتي السورتين أو خاتمتيهما أو آية في وسط هذه وأخرى في وسط تلك –وهلم جرًّا-.

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٣/٣٧٠)، معترك الأقران (١/٤٤)، البرهان في علوم القرآن (١/٣٧)، مناهل العرفان (١/٨٠).

فأما السبيل الأول أو المسلك الأول فقد ذهل عنه أغلب المفسرين، بل كافتهم في أغلب السور القرآن فيما أعلم.

بحيث لم يعن الكاتبون منهم في بيان المناسبات، وهم قلة على أية حال بالنسبة للتاركين لها بالكلية. أقول: لم يعن هؤلاء إلا بالمسلك الثاني فحسب، وبحيث عدوا هذا المسلك كافيًا، بل بالغًا أقصى درجات الكفاية في بيان ارتباط بعض القرآن ببعض، مع أن هذا المسلك عندي بل عندي كل من تأمله بنصفة وتبصر ضعيف لا يكفي مثله في تجلية حكمة القرآن الكريم البالغة، وعظمته السابغة في روعة ارتباطه، وإعجاز هذا الارتباط؛ إذ غايته الربط بين مجرد آية وآية أخرى —كما قلنا-. فأما أن يربط بين كافة السورة السابقة وأختها اللاحقة فهو بمعزل عن هذه الطلبة الشريفة بالكليةبخلاف ما ذهلوا عنه مما نسميه: (المسلك العام)؛ فإنك تعقد المناسبة في هذا المسلك بين موضوعي السورتين، أو بين روحيهما العامين، تكون قد ربطت بأوثق رباط بين كافة جزئيات هذه، وكافة جزئيات تلك، وهو ما يبرز حقًّا روعة القرآن، وسمو إعجازه في هذا المجال"[١].

وتفصيل القول فيه في (التفسير التحليلي لسورة النساء) (ص:٨٩-٩٥).

(١) التفسير التحليلي لسورة النساء (ص:٨٩-٩٠).

ترتيب النزول

مسألة نزول السور كما هي مجافية لمنطق المنقول فهي مجافية لمنطق المعقول.

واستندنا في أمر المعقول إلى واقع أمر القرآن الكريم، وأنه كان يتنزل على أثر أسباب نزول، يعني: وقائع تحدث فتعالجها نجوم الذكر الحكيم، وأن هذه النجوم لم يكن يراعى فيها إطلاقًا، فقضية الترتيب النزولي؛ لأن الترتيب على حسب الوقائع غير ممكن.

يعني: أنتَ مثلًا عندما تحب أن ترتب تقول: (سرقة –لعان- قتل- زنا- غزوة...الخ).

فما وجه الصلة مثلًا بين الزنا وبين غزوة كذا –مثلًا-؟

فالسور نرتبها ترتيبًا موافقًا للمعقول عندما نقول: نزلت سورة كذا جملة واحدة أو نجومًا متفرقة غير متفاصلة بنجم آخر غيرها، ثم نزلت بعدها سورة على الوضع نفسه، وإما نجومًا لا يفصل بينهما بنجم آخر.

من محاضرة..أ.د العلامة إبراهيم خليفة.

وأصل الكلام وتفصيل القول فيه في (التفسير التحليلي لسورة النساء)، فقد حقق الأستاذ الدكتور ذلك بما لم يسبق إليه في كلام مطول من (ص:٤٧)إلى (ص:٨٦).

بين المبتدأ والخبر

الشَّأن في المبتدأ أن يكون معلومًا؛ لأن الحكم على المجهول غير مُتَصور فضلا عن أن يفيد، فإذا كنت لا تعرف المجهول كيف تعرف الحكم عليه؟

فعندما تقول لشخص: محمد في الدار، وهو لا يعرف محمدًا، فإنه يقول: من محمد؟

فينبغي الاستفسار عنه ثم الحكم عليه.

المحكوم يجب أن يكون مجهولًا لكي يكون الخبر مفيدًا.

وفي (محمد قائم) هذه الجملة الخبرية يجب أن يتحقق فيها أمران:

١ – أن يكون المبتدأ (المحكوم) معلومًا.

٢ – أن يكون الخبر (المحكوم به) مجهولًا.

فلو كان معلومًا لكانت الجملة غير مفيدة.

فعندما تقول لشخص: أبوك فلان، أو السماء فوقنا، أو الأرض تحتنا، أو الكل أعظم من الجزء...فإن كلامك لا يفيد.

فالمحكوم به عندما يكون معلومًا فإن كلامك يكون غير مفيد.

فعند إخبارك بأمر من الأمور يجب أن يتحقق أمران:

١- فائدة الخبر، يعني: إعلام المخاطب بحكم يجهله، فإن كان المخاطب عالما بالحكم فلم يبق إلا لازم الفائدة.

٢ – لازم الفائدة بأن تعرفه أنك أيها المتكلم عا لم بالحكم.

فعندما نفترض أن إنسانًا لا تريد أن تقول له اسم صديقك، فقال لك: اسم صديقك فلان، فهو لا يعرفك اسم صديقك، ففائدة الخبر هنا لم تتحقق؛ لأن المخاطب عالم بالحكم.

وإنما الغرض لازم الفائدة، وهي إعلام المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم.

فعندما يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور:١] فهل يريد إعلام المخاطبين بالحكم؟ لا؛ لأن المخاطَبين لمجرد أن يعلموا أن هذه سورة فهم يعلمون أن القرآن الكريم لا بدَّ أن يكون وحيًا؛ فإنه من المعلوم بالدين بالضرورة بالنسبة للمسلمين جميعًا فضلًا عن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ الذين يحضرون الوحي، ويشهدون وقائع التنزيل.

فإذا لم يصلح ذلك فهل يصلح لازم الفائدة وهو إعلام المخاطبين أن المتكلم عالم بالحكم؟ بالتأكيد لا يصلح؛ لأن المخاطبين قاطعون بعلم الله عَزَّوَجَلَّ، فكيف يخبر بشيء أو يحكم به ولا يكون عالما به، فهم قاطعون بعلم الله عَزَّوَجَلَّ.

وقد قال شيخ الإسلام أبو السعود رَحِمَهُٱللَّهُ: إن سورة لا يصح أن تكون مبتدأ؛ لأن المبتدأ يجب أن يكون معلومًا، وسورة بالنسبة لهم أمر مجهول.

والأمر المجهول المفروض أنه الخبر، ولكنه هنا معلوم، فلا يصح إعلامهم بعلم الله عَزَّوَجَلَّ به فهم قاطعون بذلك(١).

وقد أجاب العلماء عن هذا وقالوا: نحن مسلمون أن هذا التركيب الخبري لا ينفع فيه الفائدة، ولا لازم الفائدة، لكن الغرض ليس منحصرًا في هذا.

---

(١) نص ما قاله أبو السعود رَحِمَهُٱللَّهُ: "﴿سُورَةٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي هذه سورة وإنما أشير إليها مع عدم سبق ذكرها لأنها باعتبار كونها في شرف الذكر في حكم الحاضر المشاهد. وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ مع ما عطف عليه صفات لها مؤكدة لما أفاده التنكير من الفخامة من حيث الذات بالفخامة من حيث الصفات وأما كونها مبتدأ محذوف الخبر على أن يكون التقدير فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها فيأباه أن مقتضى المقام بيان شأن السورة الكريمة لا أن في جملة ما أوحي إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سورة شأنها كذا وكذا..". تفسير أبي السعود (١٥٥/٦)، وانظر: فتح القدير، للشوكاني (٥/٤).

فأنت تتكلم عن الغرضين الأصليين، لكن هناك أغراض أخرى فرعية كثيرة، منها: المدح، والتحسر، والامتنان......الخ.

فعندما تقول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران:٣٦]. فهي لا تريد أن تفيد الله عَزَّوَجَلَّ أنَّ الَّتي وضعتها أنثى، كما أنَّها لا تريد أن تعلم الله عَزَّوَجَلَّ أنَّها عالمة بكون الموضوعة أنثى، وهذا أمر بديهيٌّ. وإنَّما غرضها من الخبر إنشاءُ (التَّحسر)، فهي كانت تريد المولود ذَكَرًا لكي تهبه (لبيت المقدس)، وقد كانوا لا يحرِّرون (لبيت المقدس) إلا الذُّكور، فخاطبت ربَّها عَزَّوَجَلَّ على سبيل التَّحسر على ما فاتها من رجائها، وخلاف ما قدَّرت؛ لأنَّها كانت ترجو أن تلد ذَكَرًا يصلح للخدمة(١).

فكذلك عندما يقول الله عَزَّوَجَلَّ: فيما أوحينا إليك سورة، أو مما يتلى عليكم سورة، فليس المقصود هنا فائدة الخبر، ولا لازم الفائدة، وإنما المراد: مدح السورة، أو الامتنان عليهم بهذه السورة.

فأنت إذا أعطيت إنسانًا عطية ولم يشكر عطيتك أو قابلك بالجحود، فأنت تقول له: إني أعطيتك كذا وكذا، تمتن عليه بما فعلت، فأنت لا تقصد إخباره بفائدة الخبر ولا بلازم الفائدة، وإنما المقصود الامتنان، فالله عَزَّوَجَلَّ يمتن على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمؤمنين بأنه أنزل السورة العظيمة البالغة من العظم كذا وكذا، فالمقام مقام مدح، وهو مصحح لكون السورة مبتدأ(٢).

من محاضرة السبت ١٩٩٨/٣/٢١م من محاضرة..أ.د إبراهيم خليفة

(١) انظر: روح المعاني (١٣٤/٣-١٣٦)، الكشاف (٤٢٥/١)، البحر المحيط (٤٥٦/٢-٤٥٧)، والتَّحرير والتَّنوير (٢٣٣/٣)، (٢٥٦/٢٣)، ونظم الدُّرر (٧١/٢)، والمحرَّر الوجيز (٤٢٤/١-٤٢٥)، تفسير الثَّعالبي (٢٦٠/١)، (٦/٤).

(٢) انظر أوجه الإعراب بالتفصيل في (تفسير سورة النور)، للعلامة الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:٢٣-٢٥)، من مطبوعات كلية أصول الدين، القاهرة، الطبعة القديمة.

إذا قصد من الجملة الخبرية غرض آخر غير فائدة الخبر وغير لازم الفائدة بأن قصد الامتنان والمدح أو التحسر فهل تبقى الجملة معه على خبريتها أم تتحول إلى الإنشائية بحيث تكون خبرًا في اللفظ، وإنشاء في المعنى؟

من المعلوم أنه كي تبقى الجملة على خبريتها لفظًا ومعنى إذا كانت تحتمل الصدق والكذب لذاتها، أو بعبارة أخرى لها نسبة في الخارج، فعندما تقول: قام زيد، أو مات عمرو.

فقولنا: مات عمرو، هذه الجملة إن كان لها نسبة وأنت تقصد حقيقة الموت، أي: قام الموت بعمرو، مثلًا: إن كان المقصود من هذه الأخبار –فعلًا- بوقوع الموت على عمرو صار لها نسبة في الخارج.

لكن لنفرض أن مقصودك ليس الإخبار بموت عمرو، وإنما قصدك التحسر على موته. فكونك تتحسر أو لا تتحسر نفسي لا يطلع عليه إلا علام الغيوب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لا قيام لمدلوله في الخارج.

فالنسبة التي لا مدلول لها في الخارج، والتي لا تحمل الصدق والكذب هي الإنشائية.

والإنشاء نوعان[1]:

الأوَّل: (الإنشاء الطَّلبي): وهو ما أفاد طلبًا بالوضع، فيطلب به تحصيل غير حاصل في الخارج[2]. فإن كان المطلوب ذكر الماهيَّة فهو الاستفهام. وإن كان المطلوب إيجادُ الماهيَّة فهو أمر، أو الكفُّ عنها فهو نهي. وهكذا[3].

---

(١) الفرق بين الخبر والإنشاء من ثلاثة أوجه: ١ - أن الخبر قول يحتمل الصدق والكذب لذاته. ٢ – والخبر لا يتوقف حصول مدلوله على النطق به. ٣ - والخبر حكاية أمر حاصل في الواقع. كقولنا: الشمس طالعة، فهو خبر يحتمل، ولا يتوقف حصوله على النطق به.

(٢) لأنَّه إذا كان طلبًا استدعى مطلوبًا غير حاصل وقت الطَّلب؛ لامتناع طلب الحاصل. انظر: المطوَّل شرح تلخيص المفتاح (ص:٢٢٤).

(٣) ينظر تعريف (الإنشاء الطَّلبي) في شروح تلخيص المفتاح (٢/٢٣٤) فما بعد. وانظر: المطوَّل شرح تلخيص المفتاح، مع حاشية المير سيد شريف (ص:٢٢٤–٢٢٥). ولتوضيح ذلك يقال: عندما تقول لشخص:=

الثَّاني: (الإنشاء غير الطَّلبي)[1]. ويذهب بعض الأصوليين إلى أن قسمة الكلام ثلاثيّة، فهو إمَّا خبرٌ، أو طلبٌ، أو إنشاءٌ. خص أصحاب هذا القول الطَّلب بما سمَّاه غيرهم (الإنشاء الطَّلبي)، والإنشاء لما عداه، كـ: (ألفاظ العقود) نحو: (بعت) و(اشتريت).

ويدخل في (الإنشاء الطَّلبي) الأمرُ والنَّهي والاستفهامُ والتَّمني والنِّداء[2]. ويدخل في الإنشاء غير الطَّلبي أفعال المدح والذَّم، وفعلا التَّعجب، والقَسَم[3].

=(قم)، فقد قام بنفسك طلب القيام منه، وعندما تقول لشخص: (لا تقم)، فقد قام بنفسك عدم القيام، وعندما تقول لشخص: (ليته يقوم)، فقد قام بنفسك تمني القيام، وعندما تقول لشخص: (لعلَّه يقوم)، فقد قام بنفسك ترجِّي القيام، وعندما تقول لشخص: (هلا يقوم)، فقد قام بنفسك الحثُّ والإزعاج، وعندما تقول لشخص: (هل تقوم؟)، فقد قام بنفسك الاستخبار والسُّؤال..

(١) وفي (المطوَّل) "وغير طلبٍ كأفعال المقاربة وأفعالِ المدح والذَّم وصيغِ العقود والقَسَم ولعلَّ ورُبَّ و(كم) الخبريَّة ونحو ذلك". المطوَّل شرح تلخيص المفتاح (ص:٢٢٤).

(٢) وقد يقال: إنَّ النِّداء منه ما هو خبر لا إنشاء، وهو النِّداء بصفة نحو: (يا فاسق) و(يا فاضل)؛ لاحتمال الصِّدق والكذب في تلك الصِّفة.

(٣) أمَّا (الإنشاء غير الطَّلبي) فهو كالقَسَم، فإذا قلت: (والله لأفعلنَّ)، فهو إنشاءٌ، وليس فيه طلب، فكونك تقسم يعني أن يكون في نفسك القَسَمُ، فإنَّ صيغةَ القَسَم واضحة، لكن هل تُقْسِمُ حقيقةً أو لا؟ هل قَصْدُكَ في نفسك القَسَمُ أو لا؟ هذا شيءٌ لا نعرفه. والحاصلُ أنَّ الأحكام الشَّرعيَّة إنَّما تؤخذُ من الإنشاء، أو ما كان في معناه، وذلك أنَّ الجملةَ الخبريَّة إذا خرجت عن الغرضين الأصليين – (فائدة الخبر)، و(لازم الفائدة) – فقد تحوَّلتْ الجملةُ إلى الإنشاء. ومن ذلك قول الحارث بن وعْلَة من (البحر الكامل): (قومي هم قتلوا أميم أخي***فإذا رميت أصابني سهمي). [انظر: دلائل الإعجاز (ص:١٩٥–١٩٦)، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة (ص:٤٨)، المزهر (٣١٣/١)، ديوان الحماسة (ص:٦٤)]. والدِّلالة على هذا المعنى الإنشائيِّ هل يكون بالحقيقة أم بالمجاز؟ إنَّ الأغراض الَّتي تخرج إليها الجملة الخبريَّة هي معانٍ نفسيَّة لا نسبةَ لمدلولها في الخارج، فمن يقول مثلًا: (ما أجملَ السَّماء) يتعجَّب، فكلُّ ما في الخارج كون السَّماء جميلة أو غير جميلة، أمَّا كون التَّعجب قائمًا بنفسه، أو ليس كذلك –فقد يتظاهر بذلك أو يمثِّل علينا مثلًا– فهذه معانٍ نفسيَّة لا نسبةَ لمدلولها في الخارج، بخلاف قولنا: (محمَّد قائمٌ)، فإنَّ كان قائمًا بالفعل فهو صِدق، وإن كان ليس قائمًا فهو كذبٌ، فلهذا القول نسبةٌ في الخارج. أمَّا إذا كانت المسألة نفسيَّة، فلا اطِّلاع لنا على دخيلةِ الأنفس، فلا نسبةَ لمدلولها في الخارج. أمَّا عندما تقول للمخاطَب: (قم) فهل طلب القيام قائمٌ في نفسك، أو ليس قائمًا؟..لا نعرف، وكذلك خروج الخبر من=

فإذا قصد من الجملة الخبرية غرض آخر غير فائدة الخبر وغير لازم الفائدة بأن قصد الامتنان والمدح أو التحسر فهل تبقى الجملة معه على خبريتها أم تتحول إلى الإنشائية؟ نزاع بين العلماء.

والذي نختاره أننا إذا خرجنا عن الغرضين الأصليين للجملة الخبرية وأردنا –مثلًا– المدح والامتنان فقد خرجت الجملة عن الخبرية إلى الإنشائية.

والذي اخترناه هو ما اختاره المحققون من البلغاء في أمثال هذه المقامات، وهو الذي مال إليه العلامة السعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (شرحه لتلخيص المفتاح)[1]، أعني: الشرحَ المعروف بالمطوَّل.

أن الجملة الخبرية إذا خرجت عن الغرضين الأصليين المعروفين (فائدة الخبر ولازم الفائدة) إلى غرض آخر خرجت عن الخبرية إلى الإنشائية فقال بقول العلامة المرزوقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما ساق البيت الشعري المعروف:

قومي هم قتلوا أميم أخي   فإذا رميت أصابني سهمي[2]

=الخبريَّة إلى إرادة (المدح) مثلا، أو (الذَّمّ) أو الامتنان، أو التَّحسر، أو التَّعجب، أو الرثاء...لا نسبةَ لمدلول ذلك في الخارج؛ لأنَّها معانٍ نفسيَّة. وإذا كانت قد صارت إنشائيَّة، فهل دلَّت على الإنشائيَّة على سبيل الحقيقة أم على سبيل المجاز أو الكناية؟ إنَّ الجملة الخبريَّة في أساس وضعها للإخبار الَّذي يحتمل الصِّدق والكذب، فإذا خرجت عمَّا يحتمل الصِّدق والكذب إلى ما لا يحتمل الصِّدق والكذب تكون بذلك قد خرجت عن الإخبار إلى الإنشاء، واستعملت في غير ما وضعت له على سبيل المجاز أو الكناية. أمَّا الإنشاء لفظًا فلا يتصوَّر إلا في الطَّلب.

(١) تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني عليه جملة من الشروح من بينها: شرحان للسعد التفتازاني، شرح مطول، وشرح مختصر، والذي عليه الحواشي الكثيرة المعروفة بشروح التلخيص هو المختصر، كحاشية الدسوقي، وشرح اليعقوبي، لابن يعقوب المغربي سماه: مواهب الفتاح، وشرح للسبكي، سماه: عرائس الأفراح، والهامش فيه كتابان: الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح، للقزويني نفسه –مؤلف التلخيص–، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد، وله شرح آخر عمله قبل هذا المختصر، اسمه: المطول، وعليه حواشي لعبد الحكيم السيلكوتي، والسيد الشريف الجرجاني.

(٢) (أميم) فهو نداء مرخَّم لـ: (أُمَيْمَة)، وليس أميم أخاه –كما توهم البعض–، وكانت أميمة تحرضه على أخذ الثأر، وتلومه على تركه، فاعتذر في ذلك بما قاله. يقول: قومي يا أُمَيْمَة هم الذين فجعوني بأخي ووتروني=

فقال: إن المقصود: التحسر، وعلى هذا صار الخبر من قبيل الإنشاء، فأميمة تعلم من الذي قُتِل أخوه، وتعلم أن القاتل هم قومه. فهو باعتذاره لا يريد أن يعلمها هذا الأمر الذي تعلمه، ولا يريد أن يعلمها أنه عالم بهذا الأمر، وإنما يتحسر(١).

الشيخ المرزوقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: تحولت إلى الإنشاء، والسعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه المطول مال إليه، ونحن نقول: الذي نختاره أن الجملة خبر لفظًا، وإنشاء معنى.

والإنشاء لفظًا لا يُتصور إلا في الطلب.

ثم ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم خليفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما أورده القائلون ببقاء الجملة على خبريتها لفظًا ومعنى، ومنهم: عبد الحكيم السيلكوتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (حاشيته على المطول)، حيث قال: إن الجملة باقية على خبريتها لفظًا ومعنى، لكن لا لتساق هذه الجملة في إفادة فائدة الخبر، ولا لازم الفائدة، بل تساق ليتوصل بها إلى هذه المعاني.

فقول مريم عَلَيۡهَاٱلسَّلَامُ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَا أُنثَىٰ﴾ هذه الجملة باقية –عند هؤلاء– على خبريتها لفظًا ومعنى، لكن لا ليقصد منها فائدة الخبر ولا لازم الفائدة، وإنما ليتوصل بها إلى التحسر.

ونحن نقول: هذا الكلام الذي يقوله لا مُحَصِّل له في معيار التحقيق، فما معنى أن الجملة لا يقصد منها المعنى الذي وضع له الخبر، وإنما التوصل إلى معنى آخر لم يوضع له الخبر.

يقول: ليتوصل بها إلى هذه المعاني لاستلزامه إياها، ونحن نقول له: هل تقصد أن الجملة ستكون ملزومًا، والمعاني لازمة؟

=فيه، فإذا انتقمت منهم عاد ضرر ذلك عليَّ؛ لأن عِزّ الرجل بعشيرته. وهذا الكلام فيه إبداء الحزن والفجيعة، وليس مجرد إخبار.

ثم قال: فلئن عَفَوْت لأعفون جللا — ولئن سطوتُ لأوهنن عظمي

والمعنى: إن تركت الانتقام منهم صفحت عن أمر عظيم، وإن انتقمت منهم أوهنت عظمي وهددت ركني.

انظر: حماسة أبي تمام، شرح التبريزي (١/٧٢).

(١) ومن هذا القبيل قول لبيد: (ذهب الذين يعاش في أكنافهم***وبقيت في خَلْف كجلدِ الأجربِ). ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ص:٢٤). فهو يتحسر على زمان مضى بسبب ما يرى من فساد في زمانه.

إن كان هذا هو القصد فإنكم لم تسلكوا إلا سبيل الكناية؛ لأن الكناية ليست أكثر من ذلك (إطلاق ملزوم يلزم من وجوده وجود لازمه)، كما في قولك: (كثير الرماد) لزم منه الكرم، و(طويل النجاد) لزم منه طول صاحبه.

وإن أردتم بهذا التوصل إلى أنه لا تستفاد هذه المعاني إلا عندما تبقى هذه الجمل على خبريتها الحقيقية لفظًا ومعنى، فهو غير مسلَّم؛ لأنه عين الدعوى المتنازع فيها؛ لأن نزاعنا في الأصل: (هل هذه الجملة باقية على خبريتها لفظًا ومعنى أم زال عنها معنى الخبرية؟).

فعندما تقولون: الدليل على بقائها على المعنى الخبري أنه يتوصل بها إلى المعاني الأخرى، بمعنى أنها باقية على معناها الخبري، فهو بمثابة قولكم: (الدليل على بقائها على المعنى الخبري بقائها على المعنى الخبري) وهو عين الدعوى المتنازع فيها. فعندما تأخذ من الدعوى المتنازع فيها جزءًا من البرهان فهو ما يسمونه في علم (آداب البحث والمناظرة): (مصادرة على المطلوب)، بمعنى أنك تأخذ من الدعوى نفسها وتجعل ذلك جزءًا من البرهان، ولو غيرت الألفاظ.

كقولنا: محمد إنسان بدليل أنه إنسان

أو محمد إنسان بدليل أنه بشر.

وقولنا: (مصادرة على المطلوب) يعني أنك أتيت بدور باطل، جعلت الدعوى متوقفة على عين الدعوى. والدعوى يتوقف إثباتها على الدليل، فإن كان الدليل سيكون عين الدعوى، فكأن الدعوى توقفت على عين الدعوى، فمن حيث هي دعوى توقفت على دليلها، ومن حيث هي عين الدليل توقف الدليل عليها.

فتكون قد صادرت يعني أنك نازعت ولم تأت إلا بعين المتنازع فيه.

ثم إن هؤلاء لا ينكرون أن الامتنان وأشباهه من المعاني القائمة بالنفس، فهل يقول قائل: إن الامتنان والتحسر أمور ليست نفسية، ولا يخفى أن هذه المقولة غير محققة.

ثم إن هؤلاء اختلفوا على فريقين:

الأول: أنها باقية على خبريتها لفظًا ومعنى تدل على معانيها دلالة حقيقية.

وآخرون يقولون: دلت عليها على سبيل المجاز أو الكناية —كما تقدم-

وعلى أية حال يدفع قول هؤلاء وأولئك بأن المعاني التي خرجت إليها هذه الجمل الخبرية جمل نفسية لا نسبة لمدلولها في الخارج أصلًا، وما لا نسبة لمدلوله في الخارج فهو إنشاء لا خبر؛ لأن الخبر لا بد أن يكون له نسبة خارجية تحتمل الصدق والكذب، كقولنا: محمد قائم؛ لأنه إن كان قائمًا بالفعل فهو صدق وإلا كذب.

إنما إنسان يتحسر فسواء ساق كلامًا يفيد التحسر، أو قال: أتحسر على كذا، فهل هو في نفسه متحسر؟ لا ندري؛ لأنه لا اطلاع لنا على ما في النفوس.

المعاني التي يدل عليها المركب الخبري إذا خرج عن الفائدة ولازم الفائدة إلى غرض آخر فلا تستطيعون أنها معان قائمة بالنفس، فما دامت كذلك فهي إنشاءات، فكونك تقول: إنها باقية على خبريتها مع هذا فهو أشبه بالجمع بين النقيضين.

من محاضرة ١٩٩٨/٣/٣٨م بتصرف.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور:١].

سورة بالرفع يحتمل وجهين من الإعراب:

١ – سورة خبر لمبتدأ محذوف، وأنزلناها وما عطف عليه صفات.

٢ – أن تكون سورة مبتدأ وأن خبر هذا المبتدأ يحتمل أوجهًا ثلاثة:

إحداها: أن تكون سورة مبتدأ والخبر محذوف، وأنزلناها وما عطف عليه صفات.

الثاني: سورة مبتدأ وأنزلناها وما عطف عليه خبر، [وأنزلناها لم تعد هنا صفة].

الثالث: الخبر الزانية والزاني..إلى آخر السورة. قاله ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ. قال: والمعنى السورة المنزلة المفروضة كذا وكذا، إذ السورة عبارة عن آيات مسرودة لها بدء وختم(١).

(١) ولكنه عقب على ذلك بقوله: "ولكن يلحق هذا القول: أن كون الابتداء هو الخبر ليس بالبين إلا أن نقدر الخبر في السورة بأسرها، وهذا بعيد في القياس" المحرر الوجيز (١٦٠/٤)، وانظر: الدر المصون (٣٧٧/٨)، البحر المحيط في التفسير (٦/٨).

وقد أورد شيخ الإسلام أبو السعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ إعتراضًا آخر على الاحتمال الثاني في الخبر(١)، فقال: إن حمل تلك الصفات عليها، أي: على السورة، أي: جعل السورة موضوعًا، أي: مبتدأ، وأنزلناها وما عطف عليه محمولًا، أي: خبرًا يوهم بمعونة المقام أن غيرها من السور ليس على تلك الصفات.

فعندما أقول: هذه السورة منزلة مفروضة مشتملة على الآيات البينات، والمقام مقام مدح للسورة يوهم أن غيرها من السور ليس كذلك، يعني أنه ليس منزلًا ولا مفروضًا، وليس فيه آيات بينات، وهذا لا يصلح.

والإجابة عن ذلك من وجهين:

أحدهما: إنما يتصور ذلك لو كان معنا أسلوب من أساليب القصر، سواء القصر الاصطلاحي أو غير الاصطلاحي.

والقصر الاصطلاحي: كأن يقول الله عَزَّوَجَلَّ ما أنزلنا إلا هذه السورة، وما فرضنا إلا هذه السورة، وما أنزلنا آيات بينات إلا في هذه السورة.

أو يقول: إنما المنزل والمفروض والمنزل فيه آيات بينات: هذه السورة.

وللقصر الاصطلاحي طرق منها: النفي والاستثناء وتقديم ما حقه التأخير...الخ(٢).

---

(١) وينظر ذلك مفصلًا في (تفسير سورة النور)، للأستاذ الدكتور العلامة إبراهيم عبد الرحمن خليفة، كما ينظر تعقيبه على فهم الشهاب الخفاجي لأبي السعود في كلام مطول ومحقق (ص:٣٠-٣٢).

(٢) للقصر طُرُق كثيرة، وأشهرها في الاستعمال أربعة: وهي: أولًا: يكون القصر (بالنفي والاستثناء)، نحو: ما شوقي إلا شاعر أو: ما شاعر إلا شوقي. ثانيًا: يكون القصر (بإنَّما)، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨]. وكقوله: إنما يشتري المحامدَ حُرٌّ طاب نفسًا لهُنّ بالأثمانِ. ثالثًا: يكون القصر (بالعطف بلا – وبل – ولكن)، نحو: الأرض متحركة لا ثابتة، وكقول الشاعر: (عُمرُ الفتى ذكرُه لا طولُ مدته***وموتُهُ خزيه لا يومُهُ الدَّاني). وكقوله: (ما نال في دُنياهُ وان بُغيةً***لكن أخو حزم يَجِدّ ويَعمَل). رابعًا: يكون القصر (بتقديم ما حقّه التأخير)، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، أي: نخصك بالعبادة والاستعانة. فالمقصور عليه في النفي والاستثناء هو المذكور بعد أداة الاستثناء، نحو: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود:٨٨]. جواهر البلاغة (ص:١٦٧- ١٦٨).

فقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤] قصر اصطلاحي.

وقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقولنا: لا إله إلا الله فهو من القصر الاصطلاحي.

أما إذا قلنا: الألوهية الواحدة مقصورة على الله عَزَّوَجَلَّ فهو قصر لغوي.

فالقصر غير الاصطلاحي، أعني: اللغوي يفيد ما أفاده القصر الاصطلاحي، كأن يقال: هذه السورة محصور فيها الإنزال أو مقصور عليها الإنزال والفرضية وإنزال آيات بينات. فهنا لا يوجد أي أسلوب من أساليب القصر الاصطلاحي أو غير الاصطلاحي، فأنا لو قلت: محمد قائم فهل يفهم من كلامي أن غير محمد ليس قائمًا؟ لا يفهم ذلك؛ لأني لم آتي بأي من طرق القصر.

سلمنا جدلًا بأن هذا الإيهام موجود، ولكن من أين يؤخذ أن غير هذه السورة ليس على تلك الصفات؟ هل يؤخذ من المنطوق أم من المفهوم؟

فعندما أقول: في الإبل السائمة زكاة، فإن مفهوم الصفة يفيد أن غير السائمة ليس فيه زكاة.

وعندما أقول: الطالب المجد سينجح، مفهومه: أن غير المتحقق بالصفة ليس له الحكم.

فعندما أقول: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [النور:١]، فالذي يستفاد من منطوقها أنها منزلة ومفروضة ومنزل فيها آيات بينات، والذي يستفاد من المفهوم أن غيرها ليس منزلًا ولا مفروضًا..الخ.

ويتقرر من قاعدة: (**المفهوم إذا عارض منطوقًا أقوى منه أخذ بالمنطوق وطرح المفهوم**) أنه لا يؤخذ بالمفهوم إلا عندما لا يتعارض مع المنطوق؛ لأن المنطوق أقوى منه.

وقد اختلف العلماء في دلالة المفهوم، هل يؤخذ بالمفهوم أصلًا أو لا يؤخذ؟

فالحنفية -مثلًا- لا يأخذون بالمفهوم، والذي يأخذ منهم بالمفهوم يسميه تسمية أخرى، وغيرهم يأخذ به عندما لا يتعارض مع المنطوق.

فإذا قلتُ لك:

أعط الفقير، فأنت أعطيت الغني مثلًا هل أحاسبك أو لا أحاسبك بالمفهوم؟

فيها خلاف.

وعندما أقول: أعط الرجل الفقير وأعط الرجل الغني، فإن مفهوم أي واحدة من الاثنين يتعارض مع منطوق الآخر، ففي هذه الحالة يجب أن تعطي الاثنين؛ لأنك لو حرمت الغني تكون قد أخذت بمفهوم الفقير وألغيت منطوق الغني.

ولو حرمت الفقير تكون قد أخذت بمفهوم الغني وألغيت منطوق الفقير.

فلا يصلح تعارض المنطوق مع المفهوم، وفي هذه الحالة يلغى المفهوم بالكلية

فعندما يأخذ بالمفهوم فيقول: غير هذه السورة ليس منزلًا ولا مفروضًا..الخ يكون قد ترك المنطوق المصرح بأن القرآن كله منزل، وبأن القرآن كله وحي، وقد قام من القرائن المقالية والحالية ما يدل قطعًا على أن القرآن كله وحي منزل، فإذا أخذت بالمفهوم هنا تكون قد ألغيت المنطوق هناك.

فعندما يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف:١]، و﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان:٣]، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر:١]، ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء:١٦٣]، ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف:٣]، ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِى أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الرعد:٣٠]، ﴿وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر:٣١]، ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى:٥٢]، إلى غير ذلك مما يفيد أن القرآن وحي منزل من الله عَزَّوَجَلَّ، وكذلك السنة.

وقوله: (بمعونة المقام) فمن أي مقام يرد هذا الإيهام، والله عَزَّوَجَلَّ يمتنُّ على عباده بشيء له من المدح كذا وكذا، فهل يفيد ذلك أن غيره ليس له تلك المدائح!

ولنفرض أنك فعلتَ فعلًا جليلًا فمدحتك لهذا الفعل، فهل يتنافى هذا مع كونك عندما تفعل فعلًا جليلًا آخر أن أمدحك بهذا الفعل الجليل الآخر؟

وصحيح أننا قد أجبنا على الإشكالين، ولكن هذا الإعراب يبقى ذا مؤونة ثقيلة، ويحتاج إلى دفع إشكالات متعددة، فيبقى أضعف من سابقة (سورة خبر لمبتدأ محذوف الذي لا إشكال فيه).

أما الاحتمال الأخير أن تقول: هذا اللفظ المجمل تفصيله: آية كذا وآية كذا إلى أن تنتهي السورة، فلا تتم الفائدة إلا مع مجيء آخر كلمة في السورة، وهذا في غاية البعد.

ولو قلتَ: سورة –بالنصب– فستكون فضلة متممة للمسند (مفعول به أو حال مقدم على ضميرها).

إنما لو جعلتَ سورة مرفوعة تكون قد فخَّمت أمرها؛ لأنك جعلتها أحد ركني الجملة سواء جعلتها مبتدأ أو خبرًا.

تعريف الخبر

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والخبر: الجزء المتم الفائدة　　　كالله بر والأيادي شاهده

وقد تعقب ابنُ عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى [٧٦٩هـ] ابنَ مالك بأن التعريف يجب أن يكون جامعًا مانعًا، أي: جامعًا وشاملًا لكل أفراد المعرَّف، ومانعًا من أن يدخل أي فرد غريب وخارج عن أفراد المعرَّف في التعريف مبينًا أن التعريف بالأعم لا يكون مانعًا، كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان يمشي على رجلين، فإن عددًا كبيرًا من الحيوانات يمشي على رجلين.

وأما التعريف بالأخص فلا يكون جامعًا، كتعريف الإنسان بأنه حيوان يقرأ ويكتب، فإنه غير جامع لجميع أفراد المعرَّف، وهو الإنسان؛ إذ من الإنسان ما لا يقرأ ولا يكتب، ولم يشمله التعريف.

قال ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عرف المصنف الخبر بأنه: (الجزء المكمل للفائدة)، ويرد عليه: الفاعل، نحو: قام زيد؛ فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتم للفائدة.

وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة. ولا يرد الفاعل على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع الفعل جملة.

وخلاصة هذا: أنه عرَّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصًا بالمعرف دون غيره" انتهى[1].

وإنما يرد هذا إن كان هو قصد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن المرادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى سنة [٧٤٩هـ] قد تعقب ابنَ عقيل فقال: "ليس مراده بالجزء: جزء الكلام مطلقًا فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد: جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: أن الباب موضوع لها.

والثاني: تمثيله بقوله:

كالله بر والأيادي شاهده.

فلم يدخل تحت كلامه: الفعل والفاعل، ولا الحرف أيضًا؛ لأنه لا يكون أحد جزءي الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله: (المتم الفائدة) غير واضح؛ لأن المبتدأ أيضا يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثاني الجزءين، ولا إشكال في أن ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٢٠١- ٢٠٢).

وأيضًا: فإن الخبر هو المستفاد من الجملة؛ ولذلك كان أصله: أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: المبتدأ معتمد البيان، والخبر معتمد الفائدة"[(٢)].

أَسَدُ الغابة أم أُسْدُ الغابة؟

أيهما أبلغ أَسَدُ الغابة –بالإفراد– أم أُسْدُ الغابة –بالجمع–؟

لا يخفى أن أَسد –بالإفراد– أبلغ؛ لأن التشبيه إنما يقع على الكتاب، فكأنه يقول: كتابي هو الملك، والكتب الأخرى بالنسبة له كالحيوانات الأخرى بالنسبة للأسد.

من محاضرة ١٤/٣/١٩٩٨م من محاضرة..أ.د إبراهيم خليفة

(١) انظر ذلك في: المقدمة الجزولية في النحو، للإمام أبي موسى عيسى بن يللبخت الجزولي المراكشي المتوفى سنة [٦٠٧هـ] (ص:٣٨)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت. وانظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/٥١)، وانظر الفرق بين البيان والفائدة في (معجم الفروق اللغوية)، لأبي هلال العسكري (ص:٦٢)، ط: دار العلم والثقافة، القاهرة.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (١/٤٧٤).

تنقيح المناط

المناط: هو العلة التي نيط –أي: علق– بها الحكم.

وتنقيحه: أن تحذف من أوصاف الشيء ما لا دخل له في علية الحكم بحيث يستبين ويتعين الوصف الذي هو علة الحكم.

كأن تقول مثلًا: لا يصلح أن يكون أن تكون على تنصيف الجلد على الأمة الزانية: كونها أنثى، وإلا وجب التنصيف على كل متصف بالأنوثة،..وهكذا.

حتى يتعين كون وصف الرق هو العلة، فحينئذ تقول: العبد مثلها في ذلك الوصف، فيجب له ما وجب لها من الحكم.

من محاضرة..أ.د إبراهيم خليفة

وقد قالوا: أن يبين المستدل إلغاء الفارق بين الأصل والفرع وعدم تأثيره في الحكم؛ ليتعين المشترك للعلية(١).

---

(١) انظر: الموجز في أصول الفقه، عبد الجليل القرنشاوي، محمد فرج سليم، محمد شوكت العدوي، الحسيني يوسف الشيخ (ص:٢٤٧-٢٥٠)، مطبعة الإخوة الأشقاء، ط١، القاهرة [١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م]، نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص:٣٣٥).

منطق اللغة العربية

اللغة العربية لها منطق يحكمها هو منطق الحياة والحركة، وأساليب دقيقة تتنوع على حسب المقصود؛ لتدلل عليه، فالفاعل –مثلًا- يجب أن يكون مرفوعًا، وهذا منطق الحضارة الإنسانية، فالأمة التي تصنع مقومات حياتها، كالدواء وتصنع سيارتها وطيارتها...، والذي يترقب حتى يقع عليه الفعل فهو مفعول به منصوب. والنصب له معنيان: عدم الحركة؛ ولذلك يقال: النصب التذكاري، وهو ما رفع من حجارة أو تماثيل تخليدًا للذكرى، أو العبادة، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة:٩٠]. والنُّصُبُ: بضم الصاد وسكونها: حجر كانوا ينصبونه في الجاهلية، ويتخذونه صنمًا فيعبدونه، والجمع: أنصاب.

وقيل: هو حجر كانوا ينصبونه، ويذبحون عليه فيحمر بالدم.

والنَّصَبُ: التعب والإعياء. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ﴾ [الشرح:٧]. فهذا شأن النصب.

والمبتدأ إذا تقدم يجب أن يكون معرفة؛ لأن المبتدأ يقتضي خبرًا، وكل خبر هو حكم، ولا حكم على نكرة، فلا تحكم على النكرات وما لا تعرفه.

وتقول: جاء طفل يضحك، فجملة يضحك: نعت؛ لأن (طفل) نكرة، ولو قلت: جاء الطفل يضحك تصبح جملة: يضحك حالًا؛ لأن إذا التقيت بشخص تعرفه إنما تسأل عن حاله، ولكن إذا أردت أن تتعامل مع شخص لا تعرفه في نحو: تجارة، أو زواج..الخ فإنما تسأل عن صفاته من نحو كونه: ثقة وصالحًا..الخ.

ولذلك قولوا: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

وفي قولنا: أنا أكتبُ الفعل هنا يرفع؛ لأنه يُنجز، وعندما أقول: أنا لم أكتبْ، فإنني أسكن الفعل؛ لأنني لم أفعل الكتابة، فالساكن: من السكون، وهو القرار وعدم الحركة...إلى غير ذلك.

إعراب مقدمة عند تصدرها في بداية المصنفات

في إعراب مقدمة عند تصدرها في بداية المصنفات والأبحاث أربعة أوجه:

١ - خبر مبتدأ محذوف: التقدير: هذه مقدمة.

٢ - مبتدأ والخبر محذوف: التقدير: مقدمة أذكرها لكم، وقد بدأ بالنكرة، للتنوين الذي يدل على التنويع، كقولك: مقدمة لعلم المعاني، مقدمة لعلم البيان...الخ

٣ - مفعول به لفعل محذوف: التقدير: أذكر مقدمة.

٤ — الرابع، وهو ضعيف أنها منصوبة على نزع الخافض؛ لأن النصب على نزع الخافض سماعي، وليس قياسيًّا.

من محاضرة أ.د محمد سالم أبو عاصي

جمع القرآن

القرآن الكريم جمع على مراحل.

بعض الناس يظن أن جمع أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو أول جمع للقرآن.

أول من جمع القرآن الكريم هو الله عَزَّوَجَلَّ كما قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة:١٧].

فالذي جمع القرآن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كانت تنزل الآيات مفرقة فتوضع في أماكنها، وتحفظ في الصدور، وتكتب في الصدور.

وقبل وفاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نزل جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ وجمع القرآن، وقرأه مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكثر من مرة في السنوات الأخيرة من حياة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأول جمع هو جمع إلهي معصوم.

أ.د محمد عمارة

الفرق علم النحو وعلم البلاغة

علم النحو أصل في فهم المعنى، وعلم البلاغة أصل في مطابقة اللفظ للمعنى.

الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال

هذا في الاحتمالات المتكافئة التي لا معين لأحدها.

أنواع النسبة

١ - **النسبة الكلامية:** تعلق أحد الطرفين بالآخر في اللفظ، كقولنا: محمد عالم، فقد تعلق لفظ: (محمد) بالعالم في الكلام.

٢ - **النسبة الذهنية:** تعلق أحد الطرفين بالآخر بالذهن.

فعندنا نسبة ذهنية قائمة بالذهن أو العقل، وهي إسناد العلم إلى محمد.

ولذلك يقولون: الفكر يسبق اللغة. يعني: أنت تفكر ثم تتكلم، لا العكس.

٣ - **النسبة الخارجية:** هذه النسبة الكلامية هل طابقت ما في الخارج؟

فإن طابق ما في الخارج كان صدقا، وأن لم يطابق كان كذبًا.

والنسبة في علم البلاغة إذا كانت نسبة فعل إلى فاعل، أو مبتدأ إلى خبر فهي **(النسبة الإسنادية)**، لكن لو كانت فعل إلى مفعول فهي **(النسبة الإيقاعية)**.

قال العلامة السعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مختصر المعاني): "وينبغى أن يعلم أن المجاز العقلي يجرى في النسبة الغير الإسنادية أيضًا من الإيقاعية نحو: أعجبني إنبات الربيع البقل،

وجري الأنهار، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء:٣٥]، و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]، ونومت الليل، وأجريت النهر. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء:١٥١]"[١].

فالمجاز العقلي كما يأتي في النسبة الإسنادية يأتي في النسبة الإيقاعية.

الاستئناف البياني والاستئناف النحوي

الاستئناف في عمومه ابتداءُ جملةٍ في أثناء الكلامِ منفصلةٍ إعرابًا عمَّا قبلها، فإن اتصلت معنًى بما قبلها بتقدير جوابٍ لسؤال مقدر كانت استئنافًا بيانيًّا، وإن انفصلت عمَّا قبلها معنًى وإعرابًا كانت استئنافًا نحويًّا، مع التنبيه على أن الاستئناف البياني أقرب إلى مباحث البلاغيين في علم المعاني.

مجمع اللغة العربية ، الفتوى [١٠٣٦].

في

ومن معانيها: الظرفية.

وهي لغة: الوعاء.

واصطلاحًا: ما ذكره في (الخلاصة) بقوله: الظرف: وقت أو مكان ضمنًا في نحو قولك: صمت يومًا؛ فإنه ظرف مضمن معنى: (في)، أي: صمت في يوم كذا.

والظرفية إما حقيقية أو مجازية.

---

(١) مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح) (ص:٣٩). انظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (٤١٥/١-٤١٦)، وانظر: حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون (ص:١٩٤)، دار الكتب العلمية، و(ص:٤٨) من طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، وانظر: حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي (٤٧٥/٢).

فالحقيقية: أن يكون للظرف احتواء، وللمظروف تحيز، كقولك: الماء في الكوز.

فإن انتفى الشرطان أو أحدهما فهي مجازية.

فمثال انتفاء الشرطين: الخير في العلم؛ فهي ظرفية مجازية.

ومثال انتفاء أحدهما، وهو إذا كان للظرف احتواء وليس للمظروف تحيز قولك: العلم في الصدور.

ومثال ما إذا كان للمظروف تحيز وليس للظرف احتواء قولك: زيد في البرية.

وتأتي للسببية كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**دخلت امرأة النار في هرة** -أي: بسبب هرة-..)) الحديث.

شرح متن الآجرومية، للشيخ عبد الله ابن الفاضل الشيخ العشماوي (ص:٢٨-٢٩)، وانظر: الكليات، لأبي البقاء الكفوي (ص:٥٩١).

اسم جنس الجمعي واسم جنس الإفرادي

اسم الجنس على نوعين: أحدهما يقال له: (اسم جنس جمعي)، والثاني يقال له: (اسم جنس إفرادي)، فأما (اسم الجنس الجمعي) فهو ما يدل على أكثر من اثنين. ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، والتاء غالبًا تكون في المفرد، كبقرة وبقر، وشجرة وشجر، ومنه: كلم وكلمة.

وربما كانت زيادة التاء في الدال على الجمع مثل: كمء للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر.

وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجي، وروم ورومي.

فأما (اسم الجنس الافرادي) فهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد، كماء وذهب وخل وزيت.

فإن قلت: **فإني أجد كثيرًا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء، كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحده، نحو: قرى وواحده: قرية، ومدى وواحده: مدية، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع؟**

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافًا من وجهين:

الوجه الاول: أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقرًا وشجرًا وثمرًا لا يوافق زنة من زنات الجمع!

والوجه الثاني: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكرًا كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة:٧٠]، وقوله جل شأنه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠].

فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثًا، كما تجد في قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر:٢٠]، وقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [العنكبوت:٥٨].

منحة الجليل، محمد محيي الدين عبد الحميد (١/١٥-١٦).

الفرق بين الجنس واسم الجنس

قال الجرجاني رَحِمَهُٱللَّهُ: اسم الجنس: ما وضع لأن يقع على شيء، وعلى ما أشبهه، كالرجل؛ فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه.

والفرق بين الجنس واسم الجنس: أن الجنس يطلق على القليل والكثير، كالماء؛ فإنه يطلق على القطرة والبحر، واسم الجنس لا يطلق على الكثير، بل يطلق على واحد على سبيل البدل؛ كرجل، فعلى هذا كان كل جنس اسم جنس، بخلاف العكس.

التعريفات، للجرجاني (ص:٢٥).

الفرق قرينة المشترك وقرينة المجاز

قرينة المشترك مُعَيِّنة للمراد، وقرينة المجاز مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

والاشتراك عكس الترادف، فالاشتراك: لفظ واحد يدل على معاني مختلفة، والترادف: ألفاظ متعددة على معنى واحد.

المشترك قسمان: لفظي ومعنوي. **فاللفظي**: لا توجد علاقة بين أفراده، مثل العين: للباصرة، وللجارية، وللجاسوس، فلا علاقة بين هذه المعاني.

والمشترك المعنوي: توجد علاقة بين أفراده في أصل المعنى دون فرعه مثل القلم فجميع الأقلام مشتركة في أصل المعنى ومختلفة في بعض القيود.